المحاضرة الثانية: التشريع المدرسي في الجزائر

(النظام القانوني للتعليم)

تمهيد:

يمثل النظام القانوني للتعليم في الجزائر أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية، حيث يحدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم جميع جوانب التعليم، بدءا من البنية المؤسسية إلى المناهج الدراسية.

يعد فهم هذا النظام مفتاحا لفهم كيفية تسيير المؤسسات التعليمية، وكيفية تأثير القوانين على نوعية التعليم المقدم للطلاب.

1. الهيكل القانوني للنظام التعليمي في الجزائر:

الهيكل القانوني للنظام التعليمي في الجزائر يتكون من مجموعة من القوانين والتشريعات التي تم وضعها لضمان تنظيم وتسيير العملية التعليمية بشكل يحقق أهداف المجتمع الجزائري.

هذه القوانين تبدأ من الدستور الجزائري الذي يؤكد على حق التعليم للجميع، مرورا بالقوانين التوجيهية مثل القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر عام 2008 والذي يضع الأسس العامة للتعليم في الجزائر.

هذا الهيكل يشمل أيضا اللوائح التنظيمية والقرارات الوزارية التي تصدرها وزارة التربية الوطنية لضمان تنفيذ السياسات التعليمية بشكل فعال.

2. القوانين والتشريعات الأساسية التي تحكم التعليم:

أحد أبرز القوانين التي تحكم التعليم في الجزائر هو **القانون التوجيهي للتربية الوطنية** والذي يعد بمثابة الإطار المرجعي لجميع التشريعات الأخرى المتعلقة بالتعليم، هذا القانون يحدد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية، مثل مجانية التعليم، وإلزاميته، وضمان المساواة في الفرص التعليمية بين جميع المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بتنظيم التعليم في مختلف مراحله، بدءا من التعليم الأساسي وصولا إلى التعليم العالي.

ومن القوانين الأخرى المهمة، قانون حماية الطفل الذي يتضمن حقوق الطفل في التعليم والحماية من أي تمييز أو استغلال (بن منصور، 2020، ص. 112).

وسنركز فيما يلي على مفهوم نظام الجماعة التربوية كمدخل للتشريع المدرسي في الجزائر ثم التطرق إلى مفهوم وأهم حيثيات القانون التوجيهي للتربية والتفصيل فيه باعتباره أهم منظومة تشريعية تؤطر النظام التربوي في الجزائر.

1.2. نظام الجماعة التربوية:

نظام الجماعة التربوية «نص تنظيمي» يحدد العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية من تلاميذ ومعلمين وأساتذة وموظفين وأولياء التلاميذ من جهة، وبينهم وبين المؤسسة التربوية من جهة أخرى.

وهو يضم مجموعة من المبادئ العامة والمفاهيم السلوكية التي تعد الحد الأدنى المشترك الذي يجب التمسك به والعمل على تجسيده في أرض الواقع وفي الممارسة اليومية داخل المؤسسات التربوية.

يهدف إلى خلق ظروف العمل الملائمة وتوفير الشروط المعنوية الضرورية لأداء الأنشطة التربوية وتمكين المؤسسات من التسيير المحكم، والاضطلاع بوظيفتها على الوجه المطلوب تحقيقا للغرض وإنجاز المقاصد. (كتاب التشريع المدرسي، 2014)

ويعد القرار رقم 778/و.ت/أ.خ.و المتضمن نظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية المرجع الرئيسي لنظام الجماعة التربوية، حيث يحتوي على (06) فصول.

2.2. القانون التوجيهي للتربية:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الصادر في 23 يناير 2008، يعتبر من أهم القوانين التي تحكم قطاع التعليم في الجزائر، يهدف هذا القانون إلى تحديد الإطار العام للتعليم في البلاد، وتوجيه النظام التعليمي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

يعتبر القانون مرجعا أساسيا لجميع القرارات والسياسات التعليمية، حيث يحدد المبادئ العامة للتعليم ويوضح حقوق وواجبات كل من الأفراد والمؤسسات في هذا المجال.

أ. خلفية تاريخية للقانون التوجيهي:

قبل صدور هذا القانون، كانت الجزائر تعتمد على مجموعة من القوانين والتشريعات التي وُضعت في مراحل مختلفة من تاريخها، بدءا من فترة الاستقلال وحتى بداية الألفية الثالثة.

كان من الضروري تحديث هذه التشريعات لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، ولهذا جاء القانون التوجيهي كإطار شامل وحديث للتعليم في الجزائر، هذا القانون استند إلى تجارب وطنية ودولية في تطوير التعليم، وشارك في صياغته خبراء من مختلف المجالات التربوية والقانونية.

ب. أهداف القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية يضع مجموعة من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام التعليمي لتحقيقها، وتشمل:

- ✓ **تعميم التعليم**: يهدف القانون إلى ضمان الحق في التعليم لكل طفل جزائري، بغض النظر عن خلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية، وينص القانون على إلزامية التعليم حتى سن 16 عاما.
- ✓ **تحسين جودة التعليم**: يركز القانون على تطوير وتحسين نوعية التعليم من خلال تحديث المناهج الدراسية، وتأهيل المعلمين، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق تعليم عالي الجودة.
- ✓ **المساواة في الفرص التعليمية**: يسعى القانون إلى تحقيق المساواة في الفرص التعليمية بين جميع المواطنين، وذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية مناسبة للجميع، مع التركيز على الفئات المهمشة والمناطق النائية.
- ✓ **تطوير التعليم التقني والمهني**: يدعو القانون إلى تعزيز التعليم التقني والمهني كوسيلة لمواكبة متطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ج. المبادئ الأساسية للقانون التوجيهي:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه السياسة التعليمية في الجزائر، ومن بين هذه المبادئ:

- ✓ **مجانية التعليم**: ينص القانون على أن التعليم في الجزائر مجاني في جميع مراحله بدءا من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي، حيث أن الدولة تتحمل جميع التكاليف المرتبطة بتوفير التعليم.

✓ **إلزامية التعليم**: يلزم القانون جميع الأطفال في الجزائر بالالتحاق بالمدارس حتى سن 16 عاما، لضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي.

✓ **الطابع الوطني للتعليم**: يهدف القانون إلى تعزيز الهوية الوطنية والقيم الثقافية الجزائرية من خلال المناهج الدراسية.

✓ **الانفتاح على العالم**: رغم التركيز على الهوية الوطنية، يدعو القانون إلى انفتاح النظام التعليمي على العالم الخارجي من خلال تعلم اللغات الأجنبية وتبني التقنيات الحديثة.

د. محتويات القانون التوجيهي:

يتألف القانون التوجيهي من عدة فصول تغطي مختلف جوانب العملية التعليمية، ومن بين هذه الفصول:

✓ **التعليم الأساسي**: يتناول هذا الفصل تنظيم التعليم الابتدائي والمتوسط، ويحدد أهدافه ومناهجه.

✓ **التعليم الثانوي**: يتناول تنظيم التعليم الثانوي، بما في ذلك التعليم العام والتقني والمهني.

✓ **التعليم العالي**: يتناول تنظيم الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا، ويحدد أهداف التعليم العالي.

✓ **التكوين المستمر**: يشير القانون إلى أهمية التكوين المستمر للمعلمين والموظفين في القطاع التعليمي لضمان جودة التعليم.

✓ **التقييم والامتحانات**: يتناول هذا الفصل تنظيم أساليب التقييم والامتحانات لضمان موضوعية وشفافية العملية التعليمية.

✓ **إدارة المؤسسات التعليمية**: يحدد القانون الأدوار والمسؤوليات لكل من المديرين والمعلمين والموظفين الإداريين في المدارس والمؤسسات التعليمية.

3. دوروزارة التربية الوطنية في تطبيق التشريع المدرسي:

تلعب وزارة التربية الوطنية دورا حيويا في تطبيق التشريعات المدرسية من خلال تنفيذ السياسات التعليمية التي تحددها القوانين الأساسية، حيث أن الوزارة مسؤولة عن ضمان تنفيذ المناهج الدراسية، وتوفير الموارد اللازمة للتعليم، والإشراف على أداء المؤسسات التعليمية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على إصدار اللوائح والتوجيهات التي تساعد في تكييف التشريعات مع المتغيرات الجديدة في الميدان التعليمي، مثل التطور التكنولوجي وزيادة الطلب على التعليم العالي (Mounir, 2019, p. 45).

4. العلاقة بين التشريع المدرسي والسياسات التعليمية:

التشريع المدرسي والسياسات التعليمية هما عنصران مترابطان يساهمان في تحقيق الأهداف التعليمية في الجزائر، حيث يحدد التشريع الإطار القانوني الذي يجب أن تعمل ضمنه السياسات التعليمية.

في المقابل، تساهم السياسات التعليمية في تحديد الاتجاهات العامة والمبادئ التي يجب أن تتبعها المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة في التشريعات، هذه العلاقة التفاعلية تضمن أن تكون السياسات التعليمية متوافقة مع القوانين الوطنية، مما يعزز من فعالية النظام التعليمي في تلبية احتياجات المجتمع (Lahlou, 2020, p. 76).

5. كيفية تأثير التشريع المدرسي على المناهج الدراسية:

للتشريع المدرسي تأثير كبير على المناهج الدراسية، حيث يحدد الإطار العام للمناهج التي يتم تدريسها في المدارس، أين تتضمن هذه التأثيرات تحديد المواد الدراسية الأساسية وتوزيع الحصص الدراسية، ووضع معايير الأداء والتقييم.

على سبيل المثال، قد تتطلب التشريعات تضمين مواد جديدة تتعلق بالتكنولوجيا أو اللغات الأجنبية بناء على احتياجات السوق والمتغيرات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التشريع في ضمان أن تكون المناهج متوافقة مع المبادئ الوطنية والتوجهات الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري (خير، 2018، ص. 90).

الخلاصة:

في الختام، يعد النظام القانوني للتعليم في الجزائر ركيزة أساسية لضمان تنظيم وتطوير العملية التعليمية بما يتماشى مع تطلعات المجتمع، من خلال القوانين والتشريعات التي تحكم التعليم، ودور وزارة التربية الوطنية في تطبيقها، والعلاقة المتينة بين التشريع والسياسات التعليمية، يمكن للنظام التعليمي أن يستجيب بفعالية للتحديات المستقبلية.

علاوة على ذلك، فإن تأثير التشريع المدرسي على المناهج الدراسية يضمن أن يبقى التعليم في الجزائر مواكبا للمتغيرات العالمية والمحلية، مما يساهم في بناء جيل قادر على مواجهة تحديات العصر.